10

الالتزام بالقواعد

إن صياغة إرشادات واضحة أمر جوهري لحماية القيم الأكاديمية من الإفراط في إضفاء الصفة التجارية. لكن الإرشادات وحدها ليست كافية، مهما تكن مدروسة. فمن المحتم أن تنشأ حالات قابلة للجدل بسبب قوانين غامضة أو ظروف جديدة أو اختلافات صغيرة. وسوف يبحث المسؤولون المغامرون عن حجج ذكية لتبرير استمرارها. وفي هذه الحالة، لن يكون من الواقعي أو المنصف أن نتوقع إسراع رؤساء الجامعات والعمداء دائماً إلى اتخاذ القرارات المناسبة. إن فرصة الحصول على إيرادات جديدة تمثل إغراءً قوياً يمكنه بسهولة أن يدفع أشخاصاً شرفاء إلى القيام بمساومات غير حكيمة، وخاصة عندما يقعون تحت ضغط كبير من أجل القيام بأكثر مما يسهل تحقيقه بالوسائل التقليدية. وسوف يؤدي إغواء جني المال- على نحو تدريجي- إلى إضعاف معايير المؤسسة، وجرها- بصورة متزايدة- إلى ممارسات مشكوك فيها، ما لم يكن ضمن نظام الإدارة إجراءات وقائية، وطرق في المساءلة تشجع مسؤولي الجامعة على التصرف بالشكل المناسب.

والمؤسف أن هيكلية الإدارة في معظم الجامعات ليست على مستوى التحدي المتمثل في مقاومة الإيرادات الإضافية الناتجة عن إضفاء الصفة التجارية. صحيح أن رؤساء الجامعات وعمداءها مسؤولون في النهاية عن دعم القيم الأكاديمية الأساسية، لكنهم معرضون لضغوط متعارضة قوية، تصعب عليهم أداء هذه المهمة بفعالية. فهم مسؤولون في المقام الأول عن إيجاد التمويل الذي تحتاجه مؤسساتهم للبقاء والنجاح. إذ لا يكفي أن يتولوا ترتيب الموازنة؛ بل عليهم جذب أكاديميين بارزين (مرتفعي الأجر)، وبناء مرافق جديدة، وتحسين الخدمات الطلابية. كما أن تواصل المنافسة من جانب جامعات أخرى، واستمرار الطلبات على برامج

جديدة من رؤساء الأقسام والأساتذة يخلقان حاجة مستمرة إلى موارد أكبر. لكن ما يواجهه قادة الجامعات المدفوعون بهذه الاحتياجات المالية، من الضغوط التوجيهية أو الإجـراءات الوقائيـة قلما يكون قوياً بما يكفي لإرغامهم على التماس التمويل مع البقاء على احترام القيم الأكاديمية.

ويفترض بالأمناء الإشـراف على عمل رئيس الجامعة، لكـن مجلس الأمناء قلما يـولي اهتماماً خاصاً بالطـرق المستخدمة لاجتذاب تمويل إضـافي إلا إذا نشأت عنها مشكلات واضحة في المسائل القانونية أو العلاقات العامة. صحيح أنه يمكن الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس للدفاع عن الحرية الأكاديمية والنزاهة الفكرية، لكنهم لا يهتمون عادة بالتعامـلات التجارية للجامعة إلا عرضاً. وقد احتج الطلاب على بعض الصلات التجارية، مثل الاستثمارات القائمة في جنوب إفريقيا، أو في شركات تستغل عمالـة الأطفال خـارج البلاد. لكنهم نادراً مـا يعارضون فعلاً مختلـف أنواع إضفاء الصفة التجارية، وهو ما يتم سبره في هذا الجزء.

وباختصـار، وكمـا يقول الرئيـس السابق لرابطـة الجامعـات الأمريكية: «ما من أوسـاط طبيعية، أو مجموعات مهتمة منظمة تقاوم فرض الاعتبارات قصيرة الأجل، فتفرض حدوداً دنيا متعارف عليها»[1]. إذ إن رؤسـاء الجامعات والعمداء يُتركون من غـير مساعدة تذكر، فيقومون بما في وسعهـم لتدبر أمر الطلب المستمر على إيرادات إضافيـة. كمـا أن موقـع العميد معـزول ومزعزع جـداً. لذلك فلا بـد للجامعات من الاعتمـاد على شيء من التعزيزات إن هي أرادت إبقاء إضفاء الصفة التجارية ضمن حدود معقولة.

الأمناء:

يمكـن للأمناء أن يقدموا أكثر بكثير مما يقدمونه عادة لتعزيز دفاعات الجامعة. إذ بوسعهـم الاهتمـام بوضع معايير لتقـويم رئيس الجامعة، لا تكـون مقتصرة فقط علـى امتلاكه إمكانيات مثبتة في تحقيق أهـداف تكلف مبالغ طائلة، بل تتضمن أيضاً احـترام المعايير الأكاديميـة باستمرار، حتى عندمـا تتعارض مع السعـي نحو إيجاد مـوارد إضافية. وبإمكانهم أيضاً الإصـرار على أن يتولى رئيس الجامعة وضع معايير

مشابهـة لتقويم مسؤولين آخريـن في الجامعة يتولون مناصب تواجـه إضفاء الصفة التجاريـة في الخطوط الأمامية. إن مديري الفرق الرياضيـة، ورؤساء أقسام التعليم المستمـر، وعمـداء كليات الأعمـال والطب، ورؤسـاء مكاتب نقل التقنيـات يواجهون جميعاً على الدوام توتراً بين محاولة تحقيق التوقعات المالية، ودعم المعايير الأكاديمية الصحيحة. وعند اختيار عميد جديد، كثيراً ما يجعلهم الآخرون يشعرون بأن الرئيس السابـق يسمي خليفتـه. وما لم يؤمنوا بصـدق في أنهم سوف يحصلـون على مكافأة لحمايـة القيم الأكاديمية، وأنهم سيلقـون دعماً عند مقاومة المطالبات غير المناسبة، فمـن المستبعد أن يقاوموا إغراء الإقـدام على مساومات مشكوك فيها تعد مؤسستهم بإيرادات إضافية.

بإمـكان الأمنـاء أيضاً- عن طريـق ممارسة إشـراف مناسـب- أن يساعدوا في ضمان احترام المبادئ الأكاديميـة باستمرار ضمن المؤسسة. إذ يمكنهم طلب تقارير سنويـة عن المؤهـلات الأكاديميـة للرياضيين بين الطـلاب المستجديـن، وخاصة في الألعـاب الرياضية المربحة، وإحصاءاتٍ لمعـدلات تخرج الطلاب الحاصلين على منح دراسيـة رياضية جميعهـم. ويمكنهم أيضاً دراسة قوانين الجامعـة المتصلة بتضارب المصالـح، وتقويم الحدود المفروضة علـى السِّرية المتاحة للشـركات الراعية للبحث، واختبار الإجراءات المَّتبعة لضمان الالتزام. وبإمكانهم أيضاً طلب معلوماتٍ عن جميع البرامـج التعليميـة الربحية، وعـدم الموافقة عليهـا إلا بعد أن يتأكـدوا بأنفسهم من وجـود إجراءات مناسبة، وإشـرافٍ كافٍ من قبل هيئة التدريس لضمان الحفاظ على مستويات مناسبة من الجـودة. ويمكنهم أخيراً إجراء عمليات رقابة منتظمة للتحقق من الالتزام الفعلي بجميع القوانين والإجراءات التي تصون القيم الأكاديمية.

وعلى الرغم من أن المجالس اليقظة تستطيع القيام بإجراءات كثيرة جداً لضمان احـترام القيم الأكاديميـة على نحو لائق، فإن الاتـكال التام عليهـا لأداء المهمة كلها بنفسهـا يظل غير ممكن. فالواقع المؤسف أن الأمنـاء كثيراً ما كانوا- في تعاملهم مع مسألـة إضفاء الصفـة التجارية على الألعاب الرياضية أثنـاء سنوات عديدة- جزءاً مـن المشكلـة، بدل أن يكونـوا جزءاً من الحـل[2]. ولا يحتمل أن يتحسـن أداؤهم كثيراً طالمـا استمرت الطـرق الحالية في اختيـار أعضاء المجلس. كما أن حـكام الولايات

الذين يختارون الأمناء في كثير من الجامعات العامة يتوخون عند تعيين معظمهم إرضاء أوساط محددة، أو مكافأة مؤيديهم السياسيين. ونادراً ما تضم هذه المجالس عدداً كبيراً من الأعضاء المؤهلين لمساعدة مؤسساتهم على مواجهة أنواع التحديات المذكورة في هذه الصفحات[3]. وعادة ما تقوم الجامعات الخاصة بعمل أفضل عند اختيار الأمناء، لكنها تميل عامةً إلى الإفراط في التركيز على تعيين أفراد يتمثل مؤهلهم الرئيس في قدرتهم على الإسهام مالياً.

بل إن أبرز مجالس الأمناء وأفضلها لا يضم في أعضائه -إن هو ضم- إلا عدداً قليلاً ممن لديهم معلومات وافية عن الجامعات تكفي لامتلاك حس غريزي بمخاطر المشاريع الربحية التي يمكن أن تهدد المعايير الأكاديمية. فضلاً على ذلك، فإن وقت الأمناء محدود جداً في أحسن الأحوال، إلى جانب الواجبات الكثيرة التي عليهم أن يؤدوها. لذلك فهم لا يستطيعون ممارسة إشراف دقيق دائم على الحياة الجامعية يسمح لهم بملاحظة التراجع البطيء للقيم الأكاديمية. وبذلك لا بد من الحصول على مساعدة أعضاء آخرين في المجتمع الأكاديمي.

هيئة التدريس:

إن مركز أعضاء هيئة التدريس هو المركز الأفضل بين جميع الدوائر الرئيسة في الجامعة لتقدير القيم الأكاديمية، والإصرار على مراقبتها. وهم- بسبب عملهم في الحرم الجامعي- في موقع أنسب من موقع الأمناء لمراقبة ما يحدث. كما أنهم يتمتعون بخبرة أكبر في البرامج الأكاديمية وكيفية عملها. ولديهم على الأرجح مصلحة أكبر في الحفاظ على المعايير والمبادئ الأكاديمية الصحيحة، لأن هذه القيم تصون نزاهة عملهم، وتساعد في الحفاظ على جودته.

ولن تأتي مهمة الإشراف الأنسب من قبل هيئة التدريس من تلقاء نفسها. فالأساتذة أشخاص مشغولو البال دائماً بدروسهم وأقسامهم وأبحاثهم إلى درجة تمنعهم من رؤية الجامعة ككل، أو من تقدير حجم فرصها ومشكلاتها الأكبر. وهم يميلون عادة إلى البقاء بعيداً عن الشؤون العامة للمؤسسة ويمانعون الانخراط في المشاريع الإدارية التي تهدد باستهلاك مزيد من وقتهم، لأنهم راضون عن وظائف تعد- بكل تأكيد-

الأكثر حرية وإرضاءً للذات في أمريكا، لكنها وظائف تستهلكها الفرص والمتطلبات المتعددة في الحياة الأكاديمية. وصحيح أن لديهم مصلحة شخصية في الاهتمام الشديد بالتعيين وبمسائل أخرى تؤثر على أقسامهم، إلا أن معظم المشكلات التي تشمل الجامعة كلها تبدو أبعد بكثير من أن تستطيع إغراءهم بالإسهامات فيها.

وكيف يمكن لإدارة الجامعة أن تستفيد أكبر استفادة من أفضل خصال كل من هيئة التدريس والإدارة، مع الانتباه إلى نقاط ضعف كل منهما؟ وكيف تستطيع الجمع بين رغبة قادة الجامعة النشيطين في الإبداع، والتكيف مع الضغوط والفرص الجديدة، وبين حساسية هيئة التدريس تجاه أهمية الحفاظ على القيم الأكاديمية الأساسية؟ يمثل إيجاد حل مبتكر جيد لهذه المشكلة التحدي الرئيس أمام الجامعة الحديثة، في محاولتها الاستفادة من فرص السوق التجارية، دون فقدان نزاهتها في خضم هذه العملية.

وتعيش الجامعات حالياً وقتاً عسيراً في مواجهة هذا التحدي. إذ إن لدى معظمها شكل من أشكال إدارة هيئة التدريس يشارك فيه الأساتذة مع الإدارة في صياغة السياسات الأكاديمية. ولكن هذه النظم يمكن أن تصاب بالإحباط سريعاً إن هي لم تلق اهتماماً وتشجيعاً مستمرين. كما أن ثمة كثيراً من مقاعد الهيئات الحاكمة التي تضم أعضاء من هيئة التدريس يحتلها أساتذة أقل تميزاً، يطيلون الجدل في كل شئ من غير أن يستطيعوا فرض قدر حقيقي من الاحترام لدى زملائهم. وثمة عدد أكبر من الهيئات التي توصف بأنها كبيرة جداً إلى درجة تمنعها من معالجة ما يواجهها من مشكلات بسرعة. كما أن أداء المشاركين فيها غير خاضع لأي مساءلة، وهم لا يحصلون على أي مكافآت لقاء الأداء الجيد. كما يتم اختيار بعضهم لأسباب خاطئة. فاللجان الرياضية مثلاً غالباً ما تضم أعضاء من هيئة التدريس يتطوعون للمشاركة فيها لأنهم أكثر حماسةً للألعاب الرياضية الجامعية من مدير الفرق الرياضية نفسه. كما أن اللجان من جميع الأنواع تضم نساء وأقليات وممثلين عن قطاعات مهمة أخرى، سواء كان هؤلاء الأعضاء يتمتعون بكفاءة خاصة في التعامل مع

مسائـل إضفاء الصفة التجارية، أو كانـوا غير متمتعين بتلك الكفاءة. وبالنتيجة نرى أن اللجـان غالباً مـا تضم عدداً قليلاً جداً من الأساتـذة الذين لديهم معرفة وخبرة بالجامعات، وعدداً كبيراً جداً ممن يعينون لأسباب أخرى. يمكن لإدارة هيئة التدريس في ظـل هذه الظروف أن تغرق بسهولة في نقاشات تزداد إسهاباً مرة بعد أخرى بشأن عـدد من الموضوعـات لا ينفك يتضاءل، فلا تنجز سوى قـدر ضئيل من الأمور المهمة حقاً بالنسبة للأساتذة، مع التسبب في إحباط الإدارة وتأخير عملها.

ويكمن الخطر إذن في أن الجامعات سوف تثقل بنظام إدارة لا يضم أفضل صفات الإدارة وهيئة التدريس، بل أسوأ هذه الصفات. فرؤساء الجامعات والعمداء سيطلقون مـن طرف واحد مشاريع مشكـوك فيها في التعلم عن بعد والأبحـاث التجارية، بينما يقـوم الأساتذة بشـكل سلبي في وسط الجامعـة بمقاومة الجهود الراميـة إلى ابتكار طرق جديدة في عملية التعليم، وتجربتها لتحسين جودة تلك العملية.

إن هذا الوضع الحالي المؤسف موجود أساساً في عدد من الجامعات. إذ إن رؤساء الجامعـات وعمداؤها المغامرون يـزدادون ميلاً إلى تجاهل آراء هيئـة التدريس عند إطلاق مشاريع مغامرة جديدة، بسبب نفاذ صبرهم عندما يفكرون في احتمال التورط في نقاش لا ينتهي. إن دراسة تفصيلية لتجارب إضفاء الصفة التجارية- سواء داخل البلاد أو خارجها-تؤكد هذا الميل مرة بعد مرة. فقد لاحظ سايمون مارغينسن ومارك كونسيداين في دراستهما الشاملة في أستراليا التي حملت عنوان «الجامعة المشروع» أن «قادة الجامعات في دراستنا يرون أشكال اتخاذ القرار في الكليات عائقاً أمام المنطق الإداري»[4]. والظاهر أن الميل ذاته موجود في الولايات المتحدة أيضاً. ففي مسح لإحدى هيئات التدريس، ذكر 73% من المشاركين في المسح من الجامعات الأمريكية أن «عملية اتخـاذ القرار أصبحت بيروقراطية ومركزيـة وآلية وإدارية أكثر من ذي قبل»[5]. فهذا فيلدبـرغ عميـد كلية الأعمال في جامعـة كولومبيا قد اتخذ قراره بجعـل كليته تتعاون مـع شركة التعليم عـبر الإنترنت (يو نيكسـت) دون أي نقاش مع هيئتـه التدريسية. ويقول فيلدبرغ: «لقد اتخذت القرار، ولم أعرضه على هيئة التدريس». ويضيف قائلاً:

«وجدت فرصةً للمشاركة بقيمة هذه الشركة في السوق، ولزيادة تمويل الكلية»، مشيراً باهتمام إلى أن تمويل كلية الأعمال في جامعة كولومبيا لا يكاد يساوي ثُمن تمويل هارفارد[6]. وتفتح القرارات أحادية الجانب من هذا النوع باب المشكلات. فالإنجازات المبتكرة في التدريس والأبحاث، مثل التطبيقات المبتكرة في تقنية الإنترنت، نادراً ما تأتي من إدارة مركزية. بل من المرجح أكثر أن تنشأ من تجارب أعضاء واسعي الخيال من هيئة التدريس، أو من مجموعات متعاونة تضم أساتذة يعملون بدعم من الإدارة، لكن لا يخضعون لإشرافها. وهكذا نرى- كما يشير مارينغسون وكونسيداين- أن «التقنيات المغامرة غير المعززة بالقوة الأكاديمية تواجه قيوداً شديدة... أحياناً يكون مزيج الإدارة والتسويق والتجديد كافياً على المدى المتوسط. أما على المدى البعيد، فإن الاعتماد على الإدارة بوصفها قوة دافعة يميل إلى إلغاء التطور الأكاديمي... وإذا ما نجح تجديد بنية الثقافات الأكاديمية فقد يصبح من الممكن إيجاد مجال أكبر من التجديد يكون أشد إثارة وأكثر إثراء على الصعيد التعليمي»[7]. بالإضافة إلى تعزيز إمكانية تجنب الإخفاقات التجارية المحرجة.

ويزداد الحديث اليوم عن الحاجة إلى آليات سريعة سلسة لاتخاذ القرارات بشأن استغلال الفرص الجديدة في هذا العالم سريع التغير. ويقال إن الإدارة المشتركة ومشاركة هيئة التدريس رفاهية باهظة لن تكون الجامعات المغامرة قادرة على تحمل نفقاتها إن هي رغبت في مجاراة المنافسة. وتبدو هذه التصريحات معقولة، لكن مؤيديها يمثلون فعلياً مجموعة صغيرة جداً. ويضم تاريخ إضفاء الصفة التجارية على التعليم العالي مشاريع ربحية متهورة وخاطئة، بإمكاننا إيجادها بسهولة أكبر بكثير من سهولة الإشارة إلى فرص ثمينة فعلاً ضاعت أثناء نقاش مطول مع الهيئة الإدارية.

وليس القصد من هذا أن مسؤولي الجامعات يجب أن يعملوا بالضرورة ضمن الهيكليات الحالية في إدارة هيئة التدريس، وأن يتحملوا جميع إحباطاتها. بل قد يستدعي الأمر إجراءات جديدة وهيئات جديدة تلائم الظروف الخاصة بالمشروعات الريادية الجديدة. وأما بالنسبة لأنواع محددة من المشكلات، فقد يتطلب الأمر

مجموعات أصغر من الهيئة الإدارية تضم أعضاء ممن لديهم خبرة تجعلهم مستعدين لفهم المسائل والقيم ذات الصلة. لكن تبقى النقطة الأساسية هي أن الجامعات يمكن أن تقوم بعمل أفضل في دعم القيم الأساسية إذا ما أسهم أعضاء الهيئة التدريسية في تصميم جميع النشاطات الربحية أو التجارية التي تؤثر على الحياة الأكاديمية للجامعة، والإشراف عليها: قسم الألعاب الرياضية، وقسم التعليم المستمر، وبرامج المديرين التنفيذيين، ومكاتب ترخيص براءات الاختراع ونقل التقنيات.

ومهما تكن طريقتهم في تنظيم لجانهم والهيئات الاستشارية الأخرى، فمن المؤكد أن قادة الجامعات بحاجة إلى تأمين مشاركة من أساتذة يتمتعون باحترام كبير. ويمكن تحفيز أعضاء هيئة التدريس إذا بدت الموضوعات مهمة ممتعة لهم، وإذا شعروا أنهم يقدمون إسهاماً فيها، وإن لم يتلقوا مكافآت تقليدية على الأداء الجاد. وهكذا نرى أن من المهم جداً إشراكهم في نقاشات ذات معنى عن السياسات والبرامج المهمة في المؤسسة، وإيلاء ما يقولونه اهتماماً حقيقياً لإقناعهم بأنهم قادرون حقاً على التأثير في السياسات. لكن يجب أن يكون الهدف دائماً هو بناء نظام إدارة يستفيد من مواطن القوة لدى كل من هيئة التدريس والإدارة معاً عن طريق تبصير الأولى بالاحتياجات والفرص الأكبر في الجامعة، مع إبقاء الأخيرة متيقظة للقيم والمعايير الأساسية المطلوبة للحفاظ على أعلى جودة فكرية يمكن تحقيقها.

تشكيل وحدة متماسكة:

تقدم الاتفاقيات الموقعة مع الجامعات الأخرى خط دفاع ثالث ضد الإفراط في إضفاء الصفة التجارية. صحيح أن المنافسة بين المؤسسات غالباً ما تعطي حافزاً ذا قيمة، لكنها قد تشكل أيضاً قوة جامحة تضعف المبادئ الأكاديمية. ولا يمكن لأي جامعة أن تصر طويلاً على قوانين مناسبة خاصة بتضارب المصالح، مع مشاهدتها أساتذة متميزين ينتقلون منها إلى جامعات أخرى ترضيهم إجراءاتها المتساهلة. ولا يمكن كذلك لأي مؤسسة أن تحافظ على معايير معقولة في القبول، وتترك فريقها لكرة القدم يتعرض للخزي أسبوعاً بعد آخر على يد خصوم أقل

أخلاقاً. لذلك فإن الاتفاقيات مع المؤسسات المنافسة توفر طريقة أساسية لإبطال الضغوط التنافسية الهدامة.

ومن أمثلة ذلك أن أعضاء «دوري آيفي» قد ألزموا أنفسهم بعدم تقديم أي منح دراسية للرياضيين، وبعدم قبول الرياضيين إذا كانت علاماتهم السابقة ودرجات اختباراتهم أقل بكثير من مستويات زملائهم، وبعدم جدولة المباريات في منتصف الأسبوع بشكل يجعل الطلاب يتغيبون عن دروسهم. لكن أي مدرسة لا تستطيع الالتزام بهذه القوانين دون الاتفاق مع غيرها. وعلى نحو مماثل نرى أن الجامعات البحثية الكبرى يمكن أن تتفق على قوانين موحدة تتصل بمشاركة المواد البحثية، أو بحالات تضارب المصالح في الأبحاث السريرية، أو بوضع قيود مناسبة على درجة السرية المسموحة في عقود الأبحاث مع الشركات. ولقد اعتمدت المجلات الطبية المتميزة تقنية مشابهة، فوافقت على عدم قبول مقالات عن أبحاث سريرية تقام برعاية إحدى الشركات، إلا إذا حصلت على ضمانات كافية بعدم ممارسة الشركة الراعية نفوذاً غير مشروع على نتائج تلك الأبحاث. وبإمكان كليات الطب أيضاً أن تتبع هذا المثال، فتتعهد بعدم قبول أي تمويل للأبحاث السريرية من أي شركة، دون وجود ضمانات كافية ببقاء الباحثين مسيطرين بشكل كامل على التجارب، مع احتفاظهم بحريتهم في نشر جميعها نتائجها*.

دور الحكومة:

بالرغم من أن الاتفاقيات الطوعية بين الجامعات يمكن أن تكون عظيمة الفائدة، إلا أن من الصعب عادة التفاوض بشأنها، حتى ضمن اتحاد رياضي، أو ضمن مجموعة أكاديمية. فغالباً ما تكون المدارس الأعضاء مختلفة فيما بينها، إلى درجة يصبح معها من الصعب الوصول إلى قوانين مناسبة لها جميعاً. ومن أمثلة ذلك أن الاتحادين

* يمكن بالطبع استخدام الإتفاقيات الجامعية من هذا النوع بطرق مشكوك فيها لتقييد العوائد وغيرها من الإيرادات الخارجية المشروعة للأساتذة. لكن ثمة قوانين لمكافحة الاحتكار تمنع ترتيبات من هذا النوع. ويمكن للاتفاقيات المصاغة بمهارة أن تلعب- ضمن الحدود القانونية- دوراً لا غنى عنه في مساعدة الجامعات على مقاومة الإفراط في إضفاء الصفة التجارية.

الرياضيين (Pac-10) و(Big-10) يمكن أن يمرا بوقت عصيب في الاتفاق على معايير قبول مشتركة، لأن كلاً منهما يضم مؤسسات خاصة اختارت طلابها بعناية، وجامعات عامة ضخمة وضعت متطلبات قبول أدنى بكثير. وقد لا يدرك رؤساء الجامعات جميعاً ضرورة الوصول إلى اتفاق، أو ضرورة قبول الشروط المقترحة، إما لأن مؤسساتهم المالية شديدة الاختلاف، أو لمجرد أن آراءها متناقضة بشأن ما يجب عمله.

وتحث هذه الصعوبات على التطلع نحو العاصمة بحثاً عن حلول. فالحكومة قادرة على فرض القيود اللازمة، وإن كانت الجامعات لا تستطيع الاتفاق فيما بينها. فالمشرعون يجدون حافزاً- نظرياً على الأقل- في المصلحة العامة لا في اهتمامات الجامعات بخدمة الذات. وكما أن الحكومة عندما تضع قانوناً فهي لا تتكل على الالتزام الطوعي به بل هي تفرض العمل به فرضاً عن طريق سلطة الولايات.

وعلى الرغم من هذه المزايا، إلا أن الاعتماد على الحكومة في إيجاد حل لمشكلات إضفاء الصفة التجارية قد يكون أمراً خاطئاً. فإذا كان صعباً على رؤساء الجامعات التوصل إلى اتفاق بشأن الحلول المشتركة في مؤسسات متباينة الخصائص، فإن من الأصعب- على المشرعين أيضاً- سن قوانين متبصرة قابلة للتطبيق، لأنهم غير مطلعين على المسألة، كما هو حالهم مع جميع المشكلات والظروف الخاصة بالجامعات البحثية. لكن العملية التشريعية مسألة شائكة دائماً من الناحية العملية، وهي خاضعة لمساومات متهورة في الدقيقة الأخيرة، ولتنازلات هادئة أمام مصالح خاصة. وغالباً ما تكون نتيجة هذه العملية أقل من مثالية. بل إن البند التاسع نفسه- برغم أنه مفيد للشابات الرياضيات عامةً- يعطي حلاً شديد التبسيط لمجموعة معقدة من المشكلات. إذ نرى في الألعاب الرياضية الجامعية عامةً- وبغض النظر عن تقديم علاج للمشكلات الناشئة عن نهائيات المباريات الرياضية- أن المشرعين في ولايات كثيرة هم السبب الأول في جعل الإصلاح الحقيقي أمراً غير ممكن. وبالمثل، فقد يكون ما يقوم به واضعو القانون لإضعاف القيم الأكاديمية أكثر مما يقومون به للحفاظ عليها، بسبب حماسهم لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق التعاون بين الجامعات والشركات.

ولا تكاد هذه القيود تبرر أي منعة في وجه أنظمة الحكومة؛ إذ يجب أن تتدخل الولاية لحماية المصالح التشريعية بمعزل عن الجامعات نفسها. وهكذا يكون على واضعي القانون أن يتخذوا القرار بشأن مسائل كثيرة من قبيل كيفية تحديد المجال الأنسب لإمكانية تسجيل براءة الاختراع، أو القيود اللازمة لحماية البشر في الأبحاث الطبية. بل إن الخطر الذي تمثله هذه التشريعات قد يكون دافعاً مفيداً لحث قادة الجامعات على قبول اتفاقيات خاصة ملائمة بهدف تجنب تدخل الحكومة. ولكن لن يكون الكونغرس أو الهيئات التشريعية في كل ولاية على درجة من المعرفة بتولي مهمة حماية القيم الأكاديمية عن طريق فرض قيود على إضفاء الصفة التجارية. فالمخاطر هنا تبدو كبيرة إلى حد يحملنا على رفض العلاجات الكومية كافةً، لأن ضررها أكبر من نفعها.

ويتوجب على مسؤولي الحكومة أيضاً أن يحذروا من أثر التمويل الحكومي على نمو إضفاء الصفة التجارية. إذ إن خط الدفاع الأخير عن المعايير الأكاديمية الأساسية هو تحديد مستوى ملائم وثابت من الدعم. أما بقاء الدعم مسألة عملية تابعة للظروف فيؤدي إلى أن تحتل اعتبارات أخرى موقعاً يتقدم على القيم المؤسساتية. فقد أدت خسارة التمويل العام للتدريب الطبي المتقدم حتى الآن بالعديد من المستشفيات التعليمية إلى السماح لممثلي شركات الأدوية بتقديم وجبات غداء مجانية داخل مبانيها، حيث يقدمون محاضراتهم للأطباء المتمرنين والمقيمين، ويروجون لمنتجاتهم علناً. بل سببت الضغوط المالية الشديدة زيادة إضفاء الصفة التجارية في عدد من المدارس العامة، بدءاً من أخذ المال مقابل عقود حصرية لبيع مشروبات غازية غير صحية وأطعمة معلبة بواسطة نقاط بيع آلية في المدارس، إلى استخدام مواد المدرسة «المجانية» التي تُدخل دعايات تجارية في دروس الرياضيات والعلوم. فأصبح الطلاب اليوم في أنحاء البلاد كافة يدرسون الكيمياء عن طريق التحقق من أن صلصلة «بريغو سباغيتي» هي بالفعل أكثف من منتجات الشركات المنافسة، أو يتعلمون الرياضيات عن طريق محاولة البرهنة على عدد قطع الشوكولا في كل كيس من أكياس «حلويات تشيبس آهوي»[8].

ويتبين لنا- على النحو عينه تقريباً- أنه إذا تم إيقاف الدعم الفدرالي لمادة العلوم بصورة حادة، فسوف يرجح الميزان لصالح الأبحاث التطبيقية الممولة من قبل الشركات على حساب الأبحاث الأساسية. وإذا ما وجدت الجامعات العامة أن مخصصاتها من موازنة الولاية تتناقص بشكل كبير أثناء مدة ثابتة، فمن المؤكد أنها ستحاول التعويض عن طريق استخلاص ربح أكثر من أقسام التعليم الإضافي وبرامج التعلم عن بعد، و لو أدى ذلك إلى التضحية بالجودة التعليمية. ولحسن الحظ فإن دعم الحكومة للتعليم العالي في الولايات المتحدة كان أميل إلى السخاء في الماضي؛ وهذا سبب مهم من أسباب السمعة الممتازة التي تتمتع بها الجامعات الأمريكية في العالم كله. وهكذا نرى أن القصد من كلامنا ليس تقديم شكوى، بل الحرص على التأكيد على أن الاستقرار المالي المعقول هو الضمانة الفعلية ضد السلوك الطموح غير المسؤول.

وقد يفكر آخرون في إتخاذ خطوات إضافية لمساعدة قادة الجامعات على مقاومة حالات الإفراط في إضفاء الصفة التجارية. ولكن مهما تكن الإصلاحات صائبة في هذا المضمار، تبقى النقطة الأساسية هي أن النجاح يتطلب ما هو أكثر بكثير من مجرد الإعلان عن مجموعة من القواعد. وما لم توجد الجامعات بيئة تسود فيها المحفزات والإجراءات التي تعزز المعايير الفكرية بدلاً من إضعافها، فمن المؤكد أن المغريات التجارية سوف تلحق باستمرار الضرر بالقيم الأكاديمية الأساسية.